منير شفيق*

محاولة لتفسير ظاهرة التطرف الراهن

تبحث هذه القراءة في الأسباب التي سمحت لظاهرة التطرف العنفي الداخلي في المنطقة بأن تطغى بالقوة التي ظهرت وتظهر بها منذ نهاية سنة ٢٠١٠ حتى الآن، وتقترح لعلاج الظاهرة، إحداث تغيير في ميزان القوى السائد حالياً، وتفكيك الحاضنات المذهبية والطائفية والدينية والسياسات التي تغذي نمو تلك الظواهر، وترى أن ذلك يتم عبر قرارات سياسية وتفاهمات من طرف القوى المحلية والإقليمية، العربية والإسلامية.

I

ثمة مناهج عديدة يقرأ من خلالها المفكرون والمحللون نمو الظواهر الفكرية والسياسية وانحسارها، بما في ذلك الأحزاب والتيارات والجماعات التي تتّسم بالتطرف والعنفية سواء أكانت ذات مرجعية دينية أم فلسفية؛ يمينية أم يسارية؛ وهو ما ينسحب أيضاً على قراءة الظواهر الفكرية والسياسية أو الأحزاب والتيارات والجماعات التي تتّسم بالاعتدال (وكل قراءة نسبية تبعاً للمكان والزمان).

طبعاً لكل منهج من هذه المناهج مدرسته في التحليل والقراءة والنفاذ إلى فهم جوهر تلك الظواهر، ولا شك في أن ما من منهج إلاّ وعنده ما يقوله، وله كثيرون من المفكرين والعلماء والمؤرخين والأكاديميين ممّن يأخذون به ويدافعون عنه.

وتكفي نظرة إلى الندوات والمؤتمرات التي تُعقد في الغرب والشرق على المستوى الأكاديمي لدراسة هذه الظواهر (مثل "القاعدة" و"النصرة" و"داعش" وجماعات أُخرى ممّن يحملون السلاح) كي نرى أن دراسة هذه الظواهر المعاصرة الراهنة تحمل درجة عالية من الجدّة والفرادة إلى حد الغموض والخلاف في فهمها وتفسيرها، وإلاّ لكان الجواب موجوداً عبر التجارب التاريخية السابقة لو أنها (الظواهر) كانت مجرد تكرار بليد لها أو لبعضها، ولما كانت هذه الظواهر تشكل الشغل الشاغل لقادة الدول الكبرى والإقليمية والعربية، ثم لمستشاريهم وأجهزتهم العسكرية والأمنية. طبعاً هنالك

* كاتب فلسطيني.

مَن يأخذ بقراءتها من خلال نظرية المؤامرة ولا يرى تفسيراً آخر لها، وهو يفكر في الوقت نفسه بحسب بمنهج نظرية المؤامرة.

على أن المنهج الذي ستساهم من خلاله هذه المقالة في قراءة هذه الظواهر، يعيد نمو الظواهر ذات الطابع الفكري أو السياسي وانحسارها إلى عامل رئيسي يقوم على أساس علاقتها بموازين القوى والمناخ العام السائد في كل مرحلة من مراحلها؛ وبالتالي يعتبره العامل الرئيسي الذي يجب أن يُلحظ في قراءتها، وفي تفسير سبب ما تتمتع به من قوة وانتشار، وما راحت تشكّله من تهديد يعتبره البعض عابراً للحدود إن لم يعتبره عالمياً.

II

بروز ظواهر التطرف في البلاد العربية وبين العرب والمسلمين على مستوى عالمي، ولا سيما في الأعوام الأربعة الأخيرة، شغلت السياسيين والمفكرين والمؤرخين وعلماء الاجتماع والاقتصاد بحثاً عن أسبابها، وسعياً لطرح برامج سياسية واجتماعية وتعليمية وثقافية واقتصادية لعلاجها وإغلاق الأبواب أمام تفشّيها.

فهنالك مَن عزاها إلى الفكر المتطرف في تاريخنا أو في تأويل النص الديني أو اجتزائه بنص هنا ورواية هناك، بينما ركز كثيرون على الوهابية وما سمّوه السلفية "البدوية"، في حين ذهب بعضهم موغلاً ومبالغاً في استقراء التاريخ، وصولاً إلى ابن تيمية أو إلى الخوارج الأزارقة.

وذهب آخرون إلى أسلوب التعليم المدرسي والديني والحزبي، والذي يُخرِّج الفرد المتعصب الذي يُخطِّئ، أو يُكفِّر، بصورة مطلقة، كل مَن لم يكن من اتجاهه. وقد أُبرز في هذا الصدد اتجاه تكفير الدولة والمجتمع، والتوجّه إلى العنف أو هجرة المجتمع واعتزاله.

وطبعاً انبرى باحثون لإعطاء الأولوية للبيئات الاجتماعية الفقيرة المهمّشة والمجهَّلة أو الجاهلة. فالفوارق الطبقية في المجتمع بوجهيها المدقع أو المسرف الباذخ الفاسد تشكّل أرضاً خصبة للتطرف وإن لم يكن في ذلك حجة لتسويغه.

ثم نأتي إلى اتجاه اهتم بدور الاستبداد بجميع ألوانه، ولا سيما إلغاءه للسياسة وتهميشه للمعارضة الوسطية، وهو ما يسمح للصراع بأن يأخذ شكله الأيديولوجي فيصار إلى اللجوء إلى الدين والمذهب والطائفة. فاللوم هنا يقع على عاتق الاستبداد، كما على عاتق المعارضة التي لم تستطع استيعاب المجتمع وقيادته، الأمر الذي ولّد فراغاً فسح المجال واسعاً أمام القوى المتطرفة كي تتقدم الصفوف.

أخيراً وليس آخراً، هنالك القوى الحاكمة، أو الخارجية، التي حاولت اللعب على التناقضات واستخدام المتطرفين من خلال تغذيتهم بالمال، وهو شرط لقوّتهم وانتشارهم، ولا ننسى ما يُعزى إلى نظرية المؤامرة وأدوار أجهزة الاستخبارات فيها.

المشكل في هذه القراءات كلها لظاهرة التطرف أنها لا تلحظ أن تلك العوامل المذكورة كانت موجودة دائماً منذ عشرات أو مئات السنين، وأن المجموعات والتيارات الفكرية المتطرفة كانت موجودة دائماً كذلك، أكان ذلك فكراً أم مجموعة، جماعة أم تنظيماً، ومنذ عشرات الأعوام أيضاً، لكنها

كانت مهمشة ومتناثرة وبلا فاعلية ولم تأخذ الدور الذي راحت تؤديه الآن، الأمر الذي بات يثير الرعب في المجتمعات كما الأوساط السياسية والفكرية، بما فيها قوى واسعة ممّن يُسّمون الإسلام السياسي.

فما يمكن أن يقال مثلاً في مشكلة المدرسة والجامعة والتعليم كان موجوداً منذ زمن طويل، وما يقال عن الاستبداد بأنواعه وعامل الاستعمار وإقامة الكيان الصهيوني والجرائم والإهانات بحق الشعب والأمة، أو ما يقال عن الفقر والتهميش والفوارق الاجتماعية، كما الأسباب الأُخرى، أمور كانت موجودة دائماً. إلى ذلك، يُفترض بقراءات الظاهرة أن تدرس المتغيرات الجيوسياسية التي حدثت منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، والمقاومة الإسلامية في أفغانستان وفلسطين ولبنان، وانهيار الاتحاد السوفياتي (١٩٩١) مع ما تلاه من تغيرات في البلاد الاشتراكية الأُخرى شرق أوروبا، وهو ما سمح ببروز صحوة إسلامية، وأعاد المرجعية الإسلامية بقوة إلى العمل السياسي.

هنا كان من الطبيعي أن يُعاد إحياء التوجهات الإسلامية على اختلافها، ولا سيما ما يمكن أن يوصف بالمعتدلة، وما يمكن أن يوصف بالمقاوِمة والجهادية. وكذلك ما يمكن أن يتجه إلى التكفير والتطرف والعنف الداخلي.

بين سنتَي ١٩٧٩ و٢٠١٠ طغى على الساحة الإسلامية، الإسلام الثوري المقاوِم الذي مثلته مدرسة الخميني، والإسلام الإخواني المعتدل والمقاومات الإسلامية في أفغانستان ولبنان وفلسطين والعراق، ثم برز إلى حد أقل اتجاه إسلام تنظيم "القاعدة"، مع انتشار واسع للفكر السلفي الذي رعته المؤسسات الدينية في السعودية ومنطقة الخليج ولم يحمل معه ظاهرة العنف. ويجب عدم إغفال الإسلام الدعوي مثل التبليغ والدعوة، وكذلك الصوفي وتجمعات راحت تنبثق أو تنشق من، أو عن "القاعدة" والسلفية السعودية ـ الخليجية.

من هذه الانبثاقات أو الانشقاقات التي اتخذت طابع العنف الداخلي، يمكن الإشارة إلى حركة جهيمان في السعودية، والجماعات الجهادية في مصر في ثمانينيات القرن الماضي، والجماعات المسلحة في الجزائر في التسعينيات، لكن هذه جميعاً وُلدت في ظروف وموازين قوى لم تسمح لها بالبقاء والاستمرار طويلاً، فانتهت وغابت عن المسرح.

III

إن الفكر المتطرف، كما يتجلى في جماعات أو تنظيمات، كان موجوداً دائماً، لكنه كان سجين التهميش واللافاعلية من جهة، وأسير المساجد والدعوة الصامتة المحدودة ـ إذا جاز التعبير ـ من جهة أُخرى. فما هو العامل الرئيسي الذي أوصله إلى ما صار عليه اليوم؟

يمكن القول إن ظاهرة التطرف في الفكر وصولاً إلى العنف هي ظاهرة عالمية موجودة في جميع المجتمعات وفي التيارات كلها، بما فيها الليبرالية. لكن ظاهرة التطرف العنفي التي تشغل البلاد العربية والإسلامية والعالم اليوم لا يمكن أن تُقرأ، مثلها مثل الظواهر الفكرية والسياسية الأُخرى، من حيث التهميش أو الفاعلية إلاّ من خلال قراءة موازين القوى وعلاقتها بها،

وليس من خلال أسباب النشوء أو مرجعيتها، أو ما أصبح حاضناً لها.

إن الاختلال الشديد الثاني الذي حدث في ميزان القوى العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، جاء بعد انهيار مشروع جورج دبليو بوش العسكري والسياسي واندلاع الأزمة المالية الخطرة في سنة ٢٠٠٨، الأمر الذي آذن بتراجع كبير للسيطرة الأميركية ـ الأوروبية العالمية، ودخول العالم مرحلة من التعدد القطبي المتزامن مع نمط من الفوضى العالمية وفقدان السيطرة السابقة.

ويظهر هذا التراجع للسيطرة الأميركية ـ الأوروبية ـ الصهيونية بشكل بارز مع فشل مشروع جورج دبليو بوش لبناء "شرق أوسط كبير ـ جديد"، وقد بُيِّن ذلك من خلال فشل الاحتلال الأميركي للعراق وأفغانستان، وبهزيمة الجيش الإسرائيلي في حربَي لبنان وقطاع غزة في سنتَي ٢٠٠٦، و٢٠٠٨/٢٠٠٩ على التوالي، الأمر الذي هزّ محور الاعتدال العربي الذي كان مسيطراً إجمالاً على النظام العربي، وسمح بإنزال ضربة قاسية لرأسه في مصر ولسنده القوي في تونس في سنة ٢٠١١، ثم بنشوء معادلة عربية جديدة في ميزان القوى.

هذه المعادلة الجديدة في ميزان القوى العربي اتّسمت بفقدان أغلبية الدول لهيبتها وقدرتها على الحسم والسيطرة، كما أن التأثير في تطورات الأوضاع انتقل إلى العاملَين الداخلي القُطري والإقليمي العربي ـ الإيراني ـ التركي، بينما تراجعت كثيراً أدوار الدول الكبرى الغربية في التأثير في مصير الأحداث.

ويكفي أن نلحظ هنا ظاهرتين أساسيتين: الأولى أن الكيان الصهيوني أصبح عاجزاً عن اقتحام قطاع غزة أو الجنوب اللبناني، وانحصر خطره الفعلي في الداخل الفلسطيني، وأساساً في تهويد القدس واستيطان الضفة الغربية، فضلاً عمّا اغتُصب منذ سنة ١٩٤٨، بينما كان مشروعه في السابق أن يصبح قادراً على الوصول إلى أي عاصمة عربية بسرعة الدبابة، وكان يخطط على مستوى إعادة بناء "شرق أوسط ـ جديد" والسيطرة عليه.

أمّا الظاهرة الثانية فهي عجز أميركا وأوروبا عسكرياً عن إنزال جيوشهما على الأرض، وافتقارهما إلى القدرة على التحكم في ما يجري من صراعات ـ ومثال تجربة حلف الأطلسي أو "الناتو" في ليبيا دليل صارخ على ذلك ـ وانحصار تدخلهما في حدود ضيقة جداً. ويكفي أن نرى تخبّط السياسة الأميركية إزاء كل قضية وأزمة، ولا سيما الأزمة السورية منها. ولعل اتفاق الإطار النووي مع إيران مؤخراً، وما جرى حوله من مفاوضات، يدلان بوضوح على أن إيران هي المنتصرة فيه.

من هنا ندرك كيف راح الخلل في ميزان القوى عالمياً وعربياً وإسلامياً يسمح لمقاومة محاصَرة في قطاع غزة بأن تُنزل هزيمة عسكرية ميدانية بالجيش الصهيوني، وكيف ردّ حزب الله على عملية القنيطرة في مزارع شبعا من دون أن يجرؤ الكيان الصهيوني على الرد، ثم كيف استطاع الحوثيون أن يبسطوا سلطتهم على اليمن، وكانوا من قبل مستضعفين.

هذه الأمثلة ومعها الأوضاع في ليبيا والتطورات في العراق وسورية، تؤكد أن ميزان القوى في المنطقة لم يعد تحت السيطرة كما كان من قبل، وراح يتّسم من بعض أوجهه بالفوضى وبصراعات محلية وإقليمية من دون حسم، الأمر الذي يسمح بتفسير انتقال، أو ولادة، قوى متطرفة، للسيطرة على مناطق واسعة، وتبنّي سياسات كلها تحدٍّ للدول والرأي العام،

مع قدرة على مضاعفة فاعليتها إلى حد تعلن فيه "إقامة دولة الخلافة في العراق وسورية"، وتنشر مشاهد الذبح والحرق علانية.

ليس لهذا من تفسير إلاّ من خلال قراءة دقيقة لموازين القوى، وللكيفية التي يمكن فيها لقوى صغيرة أن تصبح كبيرة ولدول قوية أن تصبح ضعيفة، ولكيف تستفيد قوى متواضعة وبدرجة من الإقدام واستغلال الفرص، من التناقضات والانقسامات والصراعات المتفاقمة بلا حسم، لتغدو مسيطرة.

تبقى نقطة مكملة تحتاج إلى تفسير، وهي المناخات السياسية التي تسمح بانتشار فتن طائفية ومذهبية ودينية تغذي اتجاهات شبابية ناقمة أو متألمة وتدفعها إلى الانضمام إلى "داعش" أو "جبهة النصرة" عربياً وإسلامياً وعالمياً من دون أن تكون قد تربّت على ثقافة التطرف أو التكفير أو العنف، وكذلك الصراعات المحلية والعربية ـ العربية والإسلامية ـ الإسلامية والتدخلات الخارجية التي تسمح باستغلال تلك الفئة والإفادة منها عبر ما يُقدّم من مال وتسهيلات تنقّل، الأمر الذي يقوي أو يشدّ من عضد حركات متطرفة حتى لو كانت خارج التاريخ ولا يقبل بتصرفاتها إسلام ولا أعراف إنسانية، ولا يرضى بها حتى مَن يساعدونها ضد خصوم لهم، وهي تعتبرهم كفرة سُخّروا لخدمتها.

إذا صحّ ما تقدّم فإن الحل لا يكون إلاّ بتغيير ما يسود من ميزان قوى ومن مناخات مذهبية وطائفية ودينية وسياسات تشكّل حاضناً أو مغذياً لنمو تلك الظواهر وخروجها من الكمون إلى الفاعلية. وهذا كله يحتاج إلى قرارات سياسية وتفاهمات من طرف القوى المحلية والإقليمية: العربية والإسلامية.

هنا تكمن المشكلة، وليس في التعليم، ولا في الفقر والفوارق الطبقية، ولا في الجهل، ولا في الموروث التاريخي، ولا فيما يُعتبر أسباب النشوء.

وبالمناسبة، ثمة ظواهر من التطرف المرشح للانتقال العنفي في أميركا والغرب عامة، وربما أشدّ ممّا هو موجود عندنا.

فقط راقبوا قوة مؤسسة الدولة، وحذارِ إذا ما فقدت سيطرتها وهيبتها. إنها موازين القوى التي تقرر نمو الظواهر وكمونها وأفولها. ■